مجلة العلوم العربية والإنسانية
جامعة القصيم، المجلد (١٢)، العدد (٤)، ص ص ١٩٣٩-١٩٨٠، (شوال ١٤٤٠هـ/ يونيو ٢٠١٩)

العمدة والفضلة في النحو العربي: المصطلح والدلالة

د. علاء دسوقي أحمد علي
أستاذ النحو والصرف والعروض المشارك في قسم اللغة العربية،
كلية الآداب والفنون، جامعة حائل.

ملخص البحث. يتناول هذا البحث مصطلحي العمدة والفضلة عند النحاة القدماء، ثم يعرّج على رؤية بعض النحاة المحدثين، ويوضح ما يميل إليه الباحث في ذلك، ليبرز في نهاية البحث ما توصل إليه من نتائج، من أهمها: ارتباط مصطلحي العمدة والفضلة بالأصل والفرع، وأن النحاة القدماء قد حالفهم التوفيق في اختيارهم لهذين المصطلحين.

الكلمات المفتاحة: العمدة، الفضلة، الأصل، الفرع، المكملات.

مقدمة

الحمد لله الذي لا يخيب سائله، ولا يخطئ آمله، ما طابت الدنيا إلا بذكره، ولا الآخرة إلا برحمته، ولا الجنة إلا برؤيته، وأصلي وأسلم على خير من نطق بالضاد، أفصح البشر لسانا، وأبينهم مقالا، وأحلاهم كلاما، وعلى آله وأصحابه الذين سجل لهم الرضا، وعلى التابعين لهم بإحسان إلى يوم الملتقى.

أما بعد، فإن النحاة القدماء قد وضعوا النحو وأبوابه، وهم مدركون للغاية منه، ومدركون -كذلك -للعلاقات التي تربط بين أبوابه، والتي تربط بين أجزائه، فهم يبدؤون بالكلام وتعريفه وما يتألف منه، لاعتقادهم أنه لا لغة بغير كلام، ولا فائدة من غير كلام؛ إذ الكلام موضوع للإفادة. ثم يتناولون الجملة الاسمية، وما يدخل عليها، والجملة الفعلية ومكملاتها، والأساليب وأنواعها ومكوناتها، وهم في هذا كله على إدراك تام لذلك؛ فهم يبدؤون في معالجة هذه الأبواب بالعمدة، أي الركن الأساسي في الجملة، الذي لا تقوم إلا به، ثم يعرِّجون على الفضلة التي يجوز الاستغناء عنها.

وقبل الدخول إلى ما يحويه هذا البحث ينبغي الإشارة إلى أهم الدراسات التي أشارت إليه، ومن أهمها رسالتي للماجستير بعنوان" الافتقار في النحو العربي"، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ٢٠٠١م، وقد تناولت فيها الفضلات وعلاقتها بالافتقار، وذكرت وقتها أن الفضلة ما لا يفتقر إليه الكلام في انعقاده، وذلك بالنظر إلى اللفظ لا المعنى[١]، كما ذكرت أن افتقار هذه الفضلات غير لازم، وإنما تؤدي معنى تخصيصيا يحصل بدونه مطلق الفائدة، بينما العمد افتقارها التركيبي لازم لها،

(١) انظر: رسالتي للماجستير بعنوان" الافتقار في النحو العربي": ٢١٣، دار العلوم، جامعة القاهرة، ٢٠٠١م

ولا ينفصل عنها، حتى وإن عرض الحذف لبعض عناصرها، فلا بد من تقديره[٢]، وقد اعتمدت على هذا لإبعاد الفضلات عن دائرة دراسة الافتقار، وإن وجدت من خلال أبوابها ما هو ذو صلة وثيقة به، كالمصادر الملازمة للإضافة في باب المفعول المطلق، والأشياء الملازمة للإضافة في باب المفعول فيه.. وكالإبهام المقرر والموجود في بعض الظروف والحال والتمييز، هذا الإبهام المحتاج إلى ما يفسره ويوضحه[٣].

ولم أعرض للعلاقة بين العمد والفضلات في وقتها، وإن ظلت الفكرة في ذهني، فرجعت إليها في بحث مستقل، وقد تأخر كثيرا عن وقته، لانشغالي بغيره، ولما استوى على سوقه، أخرجته، فوجدت بحثا قد سبقه بعنوان" العمدة والفضلة: دراسة في المصطلح والمفهوم" للدكتوره: عزة عبد الفتاح، وقد نشر في مجلة الدراسات العربية، كلية دار العلوم، جامعة المنيا، مج ٢، ع ٨، ٢٠٠٣م.

وقد جاءت صفحات بحث الدكتوره عزة في ثلاث وأربعين صفحة، وهو متأخر عن رسالتي للماجستير، المخطوطة: ٢٠٠١م، ولم تشر إليها في مصادرها.

وعلى كلٍّ، فهناك نقاط تلاقٍ وافتراق بين بحثي وبحثها يمكن وضعها في نقاط، من أهمها:

١ -اشترك البحثان (نوع اشتراك) في العنوان الرئيس وفي بعض العناوين الجانبية، أما التناول - لمن ينظر نظرة فاحصة أو عجلى - فمختلف منهجا وأسلوبا وهدفا ونتيجة.

٢ -اعتمدت الباحثة على المنهج التاريخي في كل مسألة مطروقة، وليس هذا منهجي في هذا البحث، ولن يكون، وذلك لأن هدفي إظهار الفكرة المطروحة

---

(٢) انظر: السابق:٢١٨.

(٣) انظر: السابق: الصفحة نفسها.

للدرس، دون عناية بالسرد التاريخي، فكان منهجي انتقائيا يتناسب مع طبيعة بحثي وطريقة التناول لدي، إذ المنهج التاريخي يتناسب – في الغالب - مع الرسائل لا البحوث، كما أن هذا المنهج إذا لم يضف جديدا من خلال آراء النحاة، فلا يعبأ به ؛ لأن رأي النحاة مستقر على رؤية الفرق بين العمدة والفضلة، وإن اختلفت العبارات لديهم، فما معنى أن أورد أن مصطلح العمدة والفضلة موجود، ثم أورد كل ذلك تاريخيا بداية من سيبويه(١٨٠ هـ) إلى الصبان (ت ١٢٠٦هـ)، وقد استغرق ذلك في بحثها من(١٢٦ -١٣٣).

٣ -ركزت الباحثة على علاقة الإسناد، وأفردت لها ما يقارب ثلاث عشرة صفحة، وهي الصفحات:١٣٦ ـ١٤٠، وكذلك الصفحات:١٤٦، ١٤٩، ١٥١، وكذلك في نتائج بحثها في الصفحات:١٥٢، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٧، ١٥٨، و اعتمدت –كذلك - على المنهج التاريخي -كما ذكرت - في حشد الآراء لتأكيد الفكرة المطروحة.

٤ -عند الحديث عن الحذف ركز بحثي على حذف الفاعل، إذ هو الباب الذي وقع فيه خلاف بين النحاة، ولم يقع خلاف بينهم في باب المبتدأ والخبر، إذ اللغة تبيحه وترتضيه ؛ ولذا استغنى الباحث عن تناوله، وعرض مما فيه خلاف، مما هو كالجزء من الفعل، وهذا ما أشار إليه النحاة قصدا، لا عرضا.

٥ -لم تشر الباحثة - على الرغم من تعدد صفحات بحثها - إلى الجانب الدلالي القائم بين العمدة والفضلة، وهو ما تكفل به بحثي، وكشف عن بعض جوانبه.

٦ -اعتمد بحثي على عرض الفرق بين الأصل والفرع - أو بين النظام التجريدي والحدث اللغوي الذي يعد تنفيذا حيا للكلام - وقد ساعد هذا في التفرقة

بين مصطلحي: العمدة والفضلة، وأعطى أمثلة عليه، وهو من النقاط الأساسية التي يقوم عليها الفرق بين العمدة والفضلة، وهو خافٍ في بحث الباحثة، ولم تشر إليه إلا لماما في الصفحة التاسعة والثلاثين بعد المائة. ولا يعني ما سبق التقليل من بحث الدكتورة عزة، ولكن لتوضيح الفرق بين البحثين في التناول والعرض والهدف والنتيجة.

هذا، وفي بحثي الذي بين يديك سأتناول -بعون الله - العمدة والفضلة عند نحاتنا القدماء، بالإضافة إلى التعريج على رؤية بعض النحاة المحدثين، لنتعرف على مفهومهم لهذين المصطلحين، ثم وجهة النظر التي أميل إليها، والدلالة المترتبة على طبيعة العلاقة بين العمدة والفضلة. وذلك كله من خلال النقاط الآتية:

أولا: ركنا الإسناد في الجملة الاسمية والفعلية.

ثانيا: العمدة والفضلة عند النحاة القدماء.

ثالثا: رأي بعض الدراسات الحديثة المخالفة للقدماء.

رابعا: رأي الباحث من خلال آراء النحاة وآراء بعض الدراسات الحديثة.

خامسا: الدلالة المترتبة على طبيعة العلاقة بين العمدة والفضلة.

ثم خاتمة بأهم النتائج التي برزت من خلال البحث، وأخيرا نسأل الله أن يوفقنا لرضاه، وأن يجعل الحق في قلوبنا ويجريه على ألسنتنا، ويرزقنا التمسك به، والذود عنه؛ إن ربي سميع الدعاء.

توطئة بين يدي العمدة والفضلة

يحاول البحث الذي بين أيدينا أن يجيب عن أسئلة متعلقة بمصطلحي العمدة والفضلة، ومن أهم هذه الأسئلة المطروحة في ذهن الباحث:

١ -ما الفرق بين العمدة والفضلة؟

٢ -هل يقع حذف للعمدة؟ وهل العمد على درجة واحدة في جواز الحذف؟

٣ -هل يمكن للعمدة أن تقع موقع الفضلة، أم أنها تأخذ علامتها "النصب" فقط، ولكن لا يمكن الاستغناء عنها، وما العلاقة بين هذه الحالة والحالة التي تبقى للفضلة علامتها، ولكن لا يستغنى عنها، ولماذا لا تأخذ علامة العمدة، وهل عند بناء الفعل لما لم يسمَّ فاعله يصير المفعول به نائبا عن الفاعل ويأخذ علامته "الرفع" فقط، أم يترتب على ذلك أحكام، وأيها أولى بالنيابة عند وجود المفعول به مع غيره، من الظرف والمفعول المطلق والجار والمجرور؟

٤ -ما الفضلات التي يمكن أن تقع موقع العمدة في عدم جواز الاستغناء عنها؟

٥ -هل الفعل الذي يعد مسندا في الجملة يعد عمدة، وهو يساوي الخبر المسند في الجملة الاسمية؟

٦ -الفاعل عند النحاة مشابه للخبر، والمبتدأ بشبه الفعل، ما أوجه الشبه بين ركني الإسناد في كل من الجملة الاسمية الجملة الفعلية، ولماذا لم يشبِّه النحاة المسند إليه في الجملة الفعلية بالمسند إليه في الجملة الاسمية، و المسند بالمسند، وهل قوة العلاقة بين طرفي الإسناد في الجملة الفعلية والاسمية متساوية أم لا؟

٧ -ما أوجه الشبه بين الحال والخبر؟

هذه أسئلة مطروحة على الباحث قبل الدخول إلى ثنايا هذا البحث، ويحاول أن يجيب عنها، و يجليها لوقتها، من خلال نقاط هذا البحث.

أولا: ركنا الإسناد في الجملة الاسمية والفعلية

الكلام -عند النحاة - ما اجتمع فيه أمران: اللفظ والإفادة[٤]، أما الكلم المفردات فلا تتعلق بها الفائدة، وإن تعلقت بها الدلالة على" معنى مفرد "، وشتان ما بين الفائدة والمعنى المفرد[٥].

وهذا معناه أن الكلمة الواحدة إن دلَّت علي معنى في نفسها، فإنها لا تفيد إلا بائتلافها مع غيرها؛ وذلك لأن الكلام لا يكون من جزء واحد، بل لا بد من مسند ومسند إليه[٦].

وركنا الإسناد هما: المسند والمسند إليه، فالمبتدأ في الجملة الاسمية مسند إليه، والخبر مسند، والفاعل أو نائبه في الجملة الفعلية مسند إليه، والفعل مسند. وكل ركن من هذين الركنين عمدة لا تقوم الجملة إلا به، وما عدا هذين الركنين يمكن أن يستغني عنه تركيب الجملة.

وتربط علاقة الإسناد بين ركني الإسناد في الجملة الاسمية والفعلية، حتي يُعطَى كلامٌ مفيدٌ يحسن السكوت عليه، وإذا تجرد المبتدأ نحو "زيد"، ولم يُخبر عنه بشيء، كان بمنزلة صوتٍ تصوتُه لا يستحق الإعراب؛ لأن الإعراب" إنما أُتي به للفرق

(٤) انظر: التصريح بمضمون التوضيح: ١ / ٢٠، للشيخ خالد الأزهري، وبهامشه حاشية الشيخ يس زين العليمي، دار الفكر، القاهرة.

(٥) انظر الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، للدكتور: تمام حسان: ٣٢٦، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢م

(٦) انظر: دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني: ٧، قرأه وعلق عليه الأستاذ محمود محمد شاكر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٠م.

بين المعاني، وإذا أخبرتَ عن الاسم بمعنى من المعاني المفيدة احتيج إلى الإعراب، ليدلَّ على ذلك المعنى"[٧].

واشتراطُ النحاة لوجود المسند والمسند إليه في الجملة راجعٌ عندهم إلى أن الاسم الواحد لا يفيد، بل لا بدَّ من الربط بينه وبين غيره، وهذا لا يتأتى إلا عن طريق إسناده أو إسناد غيره إليه؛ إذ " كيف يُتصورُ أن يفيد الاسم الواحد، ومدار الفائدة علي إثبات ونفي، وكلاهما يقتضي شيئين: مثبت ومثبت له، ومنفي ومنفي عنه" [٨]؛ كما أن" الألفاظ المفردة - التي هي أوضاع اللغة - لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها، ولكن لأن يُضَمَّ بعضها إلى بعض، فيعرف فيما بينها فوائد"[٩].

وقد أكَّد سيبويه (ت١٨٠ هـ) على التلازم الشديد بين طرفي العمدة: المسند والمسند إليه؛ حيث يقول عنهما: "وهماما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدًّا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: عبدُ الله أخوك، وهذا أخوك. ومثل ذلك يذهب عبدُ الله، فلا بدَّ للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بدٌّ من الآخر في الابتداء. ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: كان عبد الله منطلقا، وليت زيدا منطلق؛ لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده"[١٠].

---

(٧) شرح المفصل: ١/ ٨٤.

(٨) أسرار البلاغة في علم البيان، لعبد القاهر الجرجاني: ٣٦٧، ٣٦٨، صححه السيد محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.

(٩) دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني: ٥٣٩، قرأه وعلق عليه الأستاذ محمود محمد شاكر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٠م.

(١٠) كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: ١/ ٢٣، تحقيق وشرح الأستاذ عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

ويقول - كذلك -في قولك: هذا عبد الله منطلقا: " فهذا اسم مبتدأ يُبنَى عليه ما بعده، وهو عبد الله، ولم يكن ليكون هذا كلاما؛ حتى يبنى عليه أو يبنى على ما قبله "[١١]. ويقول تحت "باب الابتداء": " فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليبنى عليه الكلام... فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه"[١٢].

أما حديثه عن طرفي الإسناد في الجملة الفعلية، وحاجة كل منهما للآخر، فيقول عنه: " ألا ترى أن الفعل لا بدَّ له من الاسم، و إلا لم يكن كلاما "[١٣]؛ وذلك لأن الفعل لا يخلو "من مضمر أو مظهر مرفوع من الأسماء"[١٤].

وقد علَّل النحاة ضرورة احتواء الجملة الفعلية علي فاعل؛ بأن الفعل في حاجة إليه؛ إذ إنه مسند والمسند محكوم به، ولا بد للمحكوم به من محكوم عليه [١٥]، كما أن الفاعل كجزء من الفعل، ولا يستغني الجزء عن الجزء، وهذا الأمر يوشك أن يكون مسلما به عند جمهور النحويين [١٦].

---

(١١) الكتاب: ٢/ ٧٨.

(١٢) السابق: ٢/ ١٢٦، وانظر: الكتاب:٢/ ٣٨٩. إلا أننا نلاحظ أن سيبويه يسمى المبتدأ مسندا، ويسمي الخبر مسندا إليه، وهو ما يخالف التحديد المشهور بين النحاة من بعده؛ إذ المبتدأ عندهم هو المسند إليه، والخبر هو المسند". انظر: بناء الجملة العربية، الدكتور:محمد حماسة عبد اللطيف:٤٣ -٤٤، دار الشروق بالقاهرة، ط أولي، ١٤١٦ هـ- ١٩٩٦م.

(١٣) الكتاب:١/ ٢١.

(١٤) الكتاب:١/ ٨٠.

(١٥) انظر: التصريح بمضمون التوضيح: ١ / ٢٧١.

(١٦) انظر:اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله العكبري: ١ / ١٤٩ - ١٥١، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، دمشق، الطبعة الأولي، ١٤١٦ هـ- ١٩٩٥ م.

وقد أكَّدَ النحاة الذين أتوا بعده على ضرورة احتواء الجملة على طرفي العمدة: المسند والمسند إليه، سواء عند حديثهم عن طرفي الإسناد في الجملة الاسمية"[١٧]، أو طرفي الإسناد في الجملة الفعلية [١٨].

وهكذا يتضح لنا أن طرفي العمدة في الجملة الاسمية والفعلية -عند سيبويه ومن جاء بعده - إنما يبنيان علي المسند والمسند إليه، وأن اللفظة المفردة إن أعطت معني مفردا، فإنها لا تعطي الإفادة المطلوبة منها إلا بانضمام غيرها إليها في تركيب تام. كما يتضح أن الكلام المفيد إنما يتكون من اسمين أو من اسم وفعل، فلا يتأتى من

---

(١٧) انظر: المقتضب، للمبرد: ٤/ ١٢٦، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤١٥ هـ. ١٩٩٤ م، والأصول لابن السراج،: ١/ ٥٨، ٦٢، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ. ١٩٨٨م.

ودلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني:١٣٤، وشرح المفصل، لابن يعيش: ١/ ٨٣، عالم الكتب، بيروت، وشرح الكافية للرضي: ١/ ٢٢٣،تصحيح وتعليق

الدكتور: يوسف حسن عمر،١٣٩٣ هـ. ١٩٧٣ م. وشرح التسهيل، لابن مالك: ١ / ٢٦٧ . ٢٦٩، تحقيق الدكتور: عبد الرحمن السيد، والدكتور: محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ. ١٩٩٠م.وأوضح المسالك، لابن هشام: ١ / ١٥٠، ١٥١، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٨٧ م، وشرح ابن عقيل علي الألفية: ١ / ١٦٤، ١٦٥، علق عليها الشيخ قاسم الرفاعي، دار القلم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ. ١٩٨٧ م. وارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسي: ٢ / ٢٤، ٢٨،تحقيق وتعليق الدكتور: مصطفي النماس، الناشر المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤١٧ هـ . ١٩٩٧م، والتصريح بمضمون التوضيح: ١ / ١٤٥، وهمع الهوامع، للسيوطي: ١/ ٩٣، ٩٤، تحقيق أحمد شمس الدين، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ. ١٩٩٨م.

(١٨) انظر: شرح المفصل: ١ / ١٤، و الأشباه والنظائر، للسيوطي: ٣ / ٦٣، تحقيق طه عبدالرءوف سعد، سنة: ١٩٧٥م.

"فعلين، ولا حرفين، ولا اسم وحرف، ولا فعل وحرف، ولا كلمة واحدة، لأن الإفادة إنما تحصل بالإسناد، وهو لا بد له من طرفين: مسند ومسند إليه"[١٩].

ثانيا: العمدة والفضلة عند النحاة القدماء.

من معاني العمدة في اللغة: ما يُعْتَمَدُ عليه، وجمعها عُمَد[٢٠]، وهي - في اصطلاح النحاة - ما لا يصح حذفه من الكلام[٢١]، ومن معاني الفضلة في اللغة: ما بقي من الشيء، وجمعها فضلات[٢٢]، وهي - في اصطلاح النحاة - ما يستقيم الكلام بغيره إذا حُذِفَ.

ويمكن توضيح وجهة نظر النحاة من خلال عرض الآتي:

أولا: العمدة عند النحاة ما لا يُستغنَى عنه، كالفاعل، والفضلة ما يسوغ الاستغناء عنه، كالمفعول به، إلا إذا كان في حذفه ضرر[٢٣].

قال ابن مالك(ت٦٧٢ هـ): "العمدة - في الاصطلاح - ما عدم الاستغناء عنه أصيلٌ لا عارض، كالمبتدأ والخبر، والفضلة - في الاصطلاح - ما جواز الاستغناء عنه أصيلٌ لا عارض، كالمفعول به، والحال، وإن عرض للعمدة جواز الاستغناء عنها لم تخرج بذلك عن كونها عمدة، وإن عرض للفضلة امتناع الاستغناء عنها لم تخرج عن كونها فضلة"[٢٤].

---

(١٩) همع الهوامع: ٤٦/١.

(٢٠) انظر: لسان العرب لابن منظور:٣٠٢/٣، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى.

(٢١) انظر: المعجم الوسيط: ٦٢٦/٢، عدد من المؤلفين، مجمع اللغة العربية، دار الدعوة.

(٢٢) انظر: لسان العرب:٤٦١/١.

(٢٣) انظر: شرح ابن عقيل على الألفية:٤٣٠/١.

(٢٤) شرح التسهيل، لابن مالك: ٢/ ٣٢١، ٣٢٢.

وقال ابن عصفور(ت٦٦٣ هـ):" وأما المفعول به فهو كل فضلة انتصبت بعد تمام الكلام، و يكون محلًّا للفعل خاصة، نحو: ضرب زيدٌ عمرا؛ لأن الفضلة ما يُستغنَى عنها، والعمدة ما لا يُستغنَى عنها، ألا ترى أنك تقول: ضربَ زيدٌ، ولا تذكر"عمرا"، فيتم الكلام دونه، ولا تقول ضرب عمرا دون " زيد"؛ لأن الفاعل لا يتم الكلام دونه، فقولنا: كل فضلة انتصبت بعد تمام الكلام يدخل تحته جميع الفضلات"[٢٥].

وقال السيوطي(ت٩١١ هـ):" العمد عبارة عما لا يسوغ حذفه من أجزاء الكلام إلا بدليل يقوم مقام اللفظ به، وجُعِلَ إعرابُه الرفع"[٢٦]. ثم يقول: وأُلْحقَ بها من الفضلات في النصب خبر كان، وكاد، واسم إنّ، ولا، وجزءا ظنّ؛ فإنها عمد؛ لأنها في الأصل المبتدأ والخبر ونصبت[٢٧]. إذن فالعمد هي: الفاعل، ونائب الفاعل، والمبتدأ، والخبر، وأُلحق بها من المنصوبات خبر كان، وكاد، واسم إنّ، ولا، وجزءا ظنّ.

ثانيا: اتفق النحاة على أنَّ الرفع كون الاسم عمدة الكلام، وأنّ الرفع لا يدخل الفضلات، وأنَّ النصب - في الأصل - علم الفضلة، وقد يدخل العمد[٢٨].

ورأى الرضي(ت٦٨٨هـ) أن المجرور فضلةٌ بواسطة حرف، وأنه أُعطي الكسر من الحركات فمُيِّزَ به، مع كونه منصوب المحل؛ لأنه فضلة[٢٩]، أما السيوطي

---

(٢٥) شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي:١/٩، (قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فواز الشعار، إشراف الدكتور: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

(٢٦) همع الهوامع، للسيوطي:١/٣٠٧.

(٢٧) انظر: السابق نفسه.

(٢٨) انظر: شرح الكافية للرضي:١/ ٧٠، ٦٧،٦٨، وانظر: همع الهوامع: السيوطي:١/٢١.

(٢٩) انظر: شرح الكافية للرضي:١/ ٦٢.

(ت٩١١هـ) فرأى أن الجر يقع في منزلة بين المنزلتين[٣٠]، وما ذكره غير مسلَّم له، حتى مع حسن التعليل؛ لأن النحاة رأوا أن الكلام إما عمدة وإما فضلة، فالعمدة لها الرفع، والفضلة لها النصب والجر؛ لأن أصل الجر أن يكون" علم الفضلة التي تكون بواسطة، ثم يخرج في موضعين عن كونه علم الفضلة، ويبقي علما للمضاف إليه فقط: أحدهما فيما أضيف إليه الاسم، والثاني في المجرور إذا أُسند إليه، نحو: مُرّ بزيد، والأصل فيهما أيضا ذلك"[٣١].

ثالثا: يرى النحاة أن العمد قليلة، وهي الفاعل، ونائب الفاعل، والمبتدأ، والخبر؛ ولذا خصت بالرفع الذي هو عند النحاة ثقيل، وألحق بالعمد عندهم خبر كان، وكاد، واسم إنَّ وأخواتها، ولا، وجزءا ظن، على الرغم من أنها منصوبة؛ لأنها في الأصل كانت المبتدأ أو الخبر.

ويرون -كذلك - أنَّ الفضلات كثيرة، وهي المفاعيل الخمسة، والمستثنى، والحال، والتمييز، وقد يتعدد المفعول به إلى اثنين وثلاثة، كما يتعدد المستثنى والحال إلى ما لا نهاية، وما كثر تداوله فهو أولى بالأخف؛ ولذا خصت الفضلات بالنصب الذي هو عند النحاة خفيف[٣٢].

رابعا: الفضلة عند النحاة -كما أسلفنا - هي ما يمكن الاستغناء عنه، و يجوز أن تحذف إلا إذا كان في حذفها ضرر، كما إذا وقع المفعول به في جواب سؤال، نحو: أن يقال: من ضربت؟ فتقول: ضربتُ زيدا، أو وقع محصورا، نحو: ما ضربتُ إلا زيدا، فلا يجوز حذف "زيد"؛ إذ "لا يحصل في الأول الجواب، ويبقى الكلام في

(٣٠) انظر: همع الهوامع:١/٧٥.

(٣١) شرح الرضي على الكافية:١/ ٦٤.

(٣٢) انظر: همع الهوامع:١/٧٥، وانظر: شرح الرضي على الكافية:١/ ٦٢.

الثاني دالًّا على نفي الضرب مطلقا، والمقصود نفيه عن غير زيد، فلا يفهم المقصود عند حذفه"[٣٣].

ويضيف النحاة إلى هاتين الصورتين صورًا أخرى من عدم جواز حذف المفعول به، وهو أن يكون نائبا عن الفاعل؛ لأنه صار حينئذٍ عمدة كالفاعل،نحو: ضُرِبَ زيدٌ، أو أن يكون متعجبا منه، نحو: ما أحسنَ زيدًا، أو أن يكون عامله حُذِف، نحو: خيرًا لنا، وشرًّا لعدونا، لئلا يلزم الإجحاف، أما الصورة الأخيرة التي وقع فيها خلاف بين النحويين، فهي إذا كان المبتدأ غير" كلّ" والعائد هو المفعول به، نحو: زيد ضربته، فلا يقال اختيارا: زيد ضربت بحذف العائد ورفع زيد، بل يجب عند الحذف نصبُ زيد[٣٤].

هذا، و قد ذكر ابن هشام (ت٧٦١هـ) أن من شروط الحذف لأي من عناصر الجملة وجدان الدليل، سواء أكان دليلا حاليًّا، كقولك لمن رفع سوطا: زيدا، بإضمار اضرب، ومنه قوله سبحانه وتعالى: ﴿قَالُواْ سَلَٰمًاۖ﴾[٣٥]، أي: سلمنا سلاما، أم دليلا مقاليا، لمن قال: من أضرب؟ فتقول: زيدا، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ قَالُواْ خَيۡرٗا﴾[٣٦]، أي: أنزل ربنا خيرا[٣٧].

وأوضح - أيضا - أن المحذوف الفضلة لا يشترط لحذفه وجدان الدليل، ولكن يشترط أن لا يكون في حذفه ضرر معنوي، كحذف زيد في قولك: "ما ضربت

---

(٣٣) شرح ابن عقيل على الألفية:١/٤٣٠.

(٣٤) انظر: همع الهوامع:٢/١٠،٩.

(٣٥) هود:٦٩.

(٣٦) النحل:٣٠.

(٣٧) انظر: مغني اللبيب: ٥٦٨، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق وتعليق الدكتور: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، وراجعه الأستاذ سعيد الأفغاني، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ. ١٩٩٨م،

إلا زيدا"، أو صناعي، كحذف الهاء، كما في قولك: "زيد ضربته"، وقولك: "ضربني وضربته زيد"[٣٨]، أي لا يكون الحذف للفضلة مخلا بالمعنى المراد، ولا بالصناعة النحوية.

ويمتنع عند ابن هشام أن نحذف كلمة" رجلا" في نحو قولنا: رأيتُ رجلًا أبيضَ، مع أنها موصوفة وهي فضلة؛ وذلك لأنها لو حذفت لظن السامع أن المتكلم رأى – مثلا - لبنا أبيض، ولا يمكن أن يظن أن هذه الكلمة متعلقة بمحذوف يفهم دون النطق به، أو دون وجود دليل عليه[٣٩].

وهذا بخلاف ما لو قلنا: رأيت رجلا كاتبا، فإنه يجوز أن نقول: رأيت كاتبا، بحذف الموصوف الفضلة؛ لأن المعنى مفهوم، واللبس مأمون، لوجود الدليل العقلي؛ حيث يدرك السامع أن الموصوف تقديره: رجلا أو إنسانا، وقد يكون رجلا أو امرأة، ولو أريد التأنيث لأتينا بعلامة التأنيث لتدل على أن المراد امرأة، فقيل، كاتبة، ولا يجوز رأيت أبيض أو أسود؛ لأنها صفة عامة تصلح لوصف أشياء كثيرة[٤٠].

هذا، وترى بعض الدراسات أنَّ ابن هشام غير محقٍّ في عدم اشتراط الدليل في المحذوف الفضلة؛ وذلك لأنه" إذا لم يوجد دليل، فلا إمكان لتقدير المحذوف، سواء أكان المحذوف جملة أم أحد ركنيها أم فضلة"[٤١]؛ وذلك لأنَّ ابن هشام قد قرّر في الموضع نفسه أنه يجوز حذف "رجلا" من قولنا: رأيت رجلا كاتبا، وهو موصوف وقع

---

(٣٨) انظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:٣٤٧/٣، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ. ٢٠٠٠م.

(٣٩) انظر: مغني اللبيب: ٥٦٨.

(٤٠) انظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، للدكتور: طاهر سليمان حمودة: ١٢٠، (الدار الجامعية للطباعة والنشر، ١٤٠٣ هـ. ١٩٨٢ م).

(٤١) انظر: السابق: ١٢١.

مفعولا به، أي فضلة، وذلك لوجود الدليل العقلي، ولا يجوز حذف رجلا من قولنا: رأيت رجلا أبيض، لعدم وجود الدليل على المحذوف، فلو كان اشتراط الدليل خاصا بالعمد دون الفضلات لما امتنع الحذف في المثال الأخير الذي ذكره بنفسه(٤٢).

ومعلوم أن اشتراط الدليل أمرٌ مهم في كل حذف، ولكن امتناع حذف الموصوف الفضلة في الجملة الثانية دون الأولى ـ راجعٌ لعدم وجود الدليل، مع وجود الخلل المعنوي، إذ لو حُذِف "رجل" لم يعلم هل الأبيض من أنواع الحيوان أو الجماد أو النبات؛ إذ الأبيض يصلح وصفا لكلٍّ منها(٤٣).

وقد نقل الشيخ الدسوقي(ت ١٢٣٠هـ) هذا الإشكال، ووضَّحه، وبيَّن في نقله سبيلَ فضِّه.

قال في ذلك:" فإن قلت: كيف يقول: ولاشتراط الدليل مع أنه لم يشترط لحذف مثل هذا دليلا، وإنما اشترط انتفاء الضرر المعنوي أو الصناعي، قلت: قد سلف أن قوله: ولكن يشترط أن لا يكون في حذفه ضرر معنوي في حكم الاستثناء من الأول، فكأنه قال: ولا يشترط لحذفه وجدان الدليل إلا عند حصول ضرر معنوي"(٤٤)، فإنه يشترط.

هذا، وقد وقع خلاف بين النحاة في حذف العمدة أيجوز أم لا، فهم يرون أن من شروط الحذف عندهم ألا يكون المحذوف كالجزء، ولا مشبهه، ويقصدون بما هو

---

(٤٢) انظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: ١٢١، وانظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب:٣٤٧/٣.

(٤٣) انظر تعليق الشيخ الدسوقي علي ابن هشام في هذا الشرط في: حاشية الدسوقي علي مغني اللبيب:٣٤٧/٣

(٤٤) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب::٣٤٧/٣، ٣٤٨، وانظر: شواهد أخرى لم يجز ابن هشام فيها الحذف لعدم وجود الدليل مع وجود الضرر المعنوي: السابق:٣٤٧/٣. ٢٤٩.

كالجزء الفاعل ونائبه، وبمشبهه اسم كان[٤٥]. وعلى هذا فلا يجوز عند الجمهور حذف الفاعل ولا نائبه، وإنما يستتران في الفعل، غير أنه لا خلاف في جواز حذف الفاعل مع فعله، نحو قوله تعالى: ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْۚ قَالُواْ خَيْرًا ﴾[٤٦]، أي: أنزل ربنا خيرا، فحذف لوجود الدليل، ونحو: يا عبد الله، وزيدا ضربته[٤٧].

وقد ذهب الكسائي (ت١٨٩ هـ) إلى جواز حذف الفاعل لدليل كالمبتدأ والخبر، ورجَّح ذلك السهيلي(ت٥٨٣ هـ)، وابن مضاء(ت ٥٩٢هـ)[٤٨]، أما الجمهور فقد رفضوا ذلك القياس على الخبر، بدعوى أنه قياس مع الفارق، واتخذوا من التفرقة بين الفاعل والخبر، ومن قوة الامتزاج بين الفعل والفاعل عنها بين المبتدأ والخبر - اتخذوا من ذلك دليلا على ما ذهبوا إليه[٤٩].

وعلى الرغم من هذا، فإنَّ النحاة قد نصوا على مواضع معينة يحذف فيها الفاعل وجوبا[٥٠]، وهي:

١ -إذا حُوِّلَ الفعل من مبني للمعلوم إلى ما لم يسمّ فاعله، فإن الفاعل يحذف، ويسند الفعل إلى نائب الفاعل، نحو قوله تعالى: ﴿قُتِلَ ٱلْخَرَّٰصُونَ ﴾[٥١].

---

(٤٥) انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٥٧١، وانظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب:٣٥٧/٣، ٣٥٨.

(٤٦) النحل:٣٠.

(٤٧) انظر: مغني اللبيب:٥٧٢.

(٤٨) انظر: مغني اللبيب:٥٧١، وهمع الهوامع: ١٦٠/١، والرد على النحاة: لابن مضاء القرطبي ٩٥، تحقيق الدكتور: شوقي ضيف، دار المعارف.

(٤٩) انظر: شرح التسهيل: ١٨٨/٢، وهمع الهوامع: ١٥٩/١ ـ ١٦٠.

(٥٠) انظر: الأشباه والنظائر:٦٥/٢، وهمع الهوامع:١٦٠/١.

(٥١) الذاريات:١٠.

٢ -في المصدر العامل إذا لم يذكر معه الفاعل مظهرا، فإنه يكون عند جمهور النحويين محذوفا لا مضمرا؛ لأن المصدر عند البصريين غير مشتق، فلا يحتمل ضميرا، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾[٥٢].

٣ -إذا لاقى الفاعل ساكنا من كلمة أخرى، كقولك للجماعة: اضربوا القوم، وللمخاطبة: اضربي القوم، ومن ذلك إذا كان الفاعل واو الجماعة والفعل مؤكد بالنون، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بَعْدَ إِذْ أُنزِلَتْ إِلَيْكَ﴾[٥٣]، وكذلك إذا كان ياء المؤنثة المخاطبة، والفعل مؤكد بالنون أيضا، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِيٓ إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا﴾[٥٤].

بيد أننا نجد أن اللفظ عند حذف الضمير قد بقي فيه ما يدلُّ على الفاعل المحذوف، وهي الضمة في حالة واو الجماعة، والكسرة في حالة ياء المخاطبة، وفي الحركتين "دلالة على أن الفعل مسند لضمير الجمع أو المخاطبة المفردة، وليس مسندا إلى ضمير الغائب أو إلى اسم ظاهر"[٥٥].

---

(٥٢) البلد: ١٤، ١٥، وهذا الموضع عند السيوطي من مواضع الحذف الجوازي لا الوجوبي، انظر: همع الهوامع:١/ ١٦٠.

(٥٣) القصص:٨٧.

(٥٤) مريم:٢٦.

(٥٥) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: ١٢٢.

وأضاف الشيخ خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ) إلى المواضع الثلاثة السابقة موضعين آخرين، هما[٥٦]:

٤ -في الاستثناء المفرغ، نحو: ما قام إلا هند، ووجهة نظره أن (هند) لا يصح أن تعرب فاعلا لـ " قام" من حيث المعنى؛ إذ لو أعربت كذلك لكان معنى التركيب نفي القيام عنها، في حين أن المعنى المقصود حصر القيام فيها.

٥ -فاعل"أفعل" في التعجب إذا تقدم له نظير يدل عليه، نحو قوله تعالى: ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا ﴾[٥٧].

وأضاف الشيخ يس العليمي(ت ١٠٦١ هـ) إلى هذه المواضع جميعا موضعين آخرين، هما [٥٨]:

٦ -إذا قام مقام الفاعل حالان، نحو قول الشاعر:

كُرَةٌ ضُرِبَتْ بصَوالجةٍ فتلقَّفها رجلًا رجلًا[٥٩]

إذ الأصل عنده: فتلقفها الناس رجلا رجلا، فحذف الفاعل، وأقيم الحالان مقامه، وصارا كالشيء الواحد.

٧ -في نحو: ما قام وقعد إلا زيد؛ لأنه من باب الحذف لا من باب التنازع؛ لأن" الإضمار في أحدهما يفسد المعنى، لاقتضائه نفي الفعل، وإنما هو منفي عن غيره، مثبت له"[٦٠].

---

(٥٦) انظر: التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري: ١/ ٢٧٢.

(٥٧) مريم: ٣٨.

(٥٨) انظر: حاشية الشيخ يس على التصريح: ٢٧٢/١.

(٥٩) البيت لم أقف على قائله، انظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ١٩٤، ابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

(٦٠) حاشية الشيخ يس على التصريح بمضمون التوضيح: ٢٧٢/١.

وأُضيفَ إلى هذه المواضع موضعان آخران، هما[٦١]:

٨ -فاعل " قلّ وكثر وطال" إذا اتصل بها "ما" الزائدة، حيث تكفها عن العمل عن الفاعل.

٩ -عند حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وقد عدَّه سيبويه(ت١٨٠ هـ)من الحذف اتساعا، نحو:" بنو فلان يطؤهم الطريق"[٦٢]، والأصل: يطؤهم أهل الطريق، فحذف الفاعل في المعنى وهو "أهل"، وأقيم المضاف إليه مقامه فاعلا في اللفظ.

وهكذا يتبين من المواضع السابقة التي حذف فيها الفاعل، عدم دقة شرط النحاة في ألا يكون المحذوف كالجزء، مثل الفاعل، والأصح ألا يذكر شرطا لوقوع الحذف[٦٣].

ثالثا: رأي بعض الدراسات الحديثة المخالفة للنحاة القدماء

هذا، وقد برزت وجهة نظر بعض الدراسات تتهم النحاة القدماء بالخلط بين مصطلحي العمدة والفضلة، وعدم التزامهم في الأبواب النحوية بما حددوه من فرق بينهما، كما اتهمت بعضٌ منها النحاةَ بعدم الدقة في اختيار مصطلح "الفضلات" الذي يوحي بقلة شأن المكملات في الجملة في تأدية المقاصد والأغراض، مما يشعر بتفاهتها في الكلام[٦٤].

---

(٦١) انظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: ١٢٣.

(٦٢) انظر: الكتاب:١/ ٢١٣.

(٦٣) انظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: ١٢٣.

(٦٤) انظر: وجهة النظر الأولى للدكتور: أحمد عبد العظيم في كتابه" المصطلح النحوي دراسة نقدية تحليلية": ١٦٣. ١٨٢، الناشر دار الثقافة، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م، ووجهة النظر الثانية للدكتور: مهدي المخزومي في كتابه " في النحو العربي، نقد وتوجيه":٥٨، المكتبة العصرية، بيروت، ط أولى، ١٩٦٤ م.

أقول: ولا يُتَّهم النحاة بعدم الدقة في اختيار المصطلح؛ لأنهم بينوا وجهة نظرهم فيه، كما أنه ليس من الضروري الالتزام بالمعنى اللغوي عند صياغة المعنى الاصطلاحي، أي أنه لا يلزم أن يؤخذ المصطلح بمعناه من بين مفردات اللغة، ولا أن يكون بتخصيص الدلالة العرفية العامة، فللباحث أن يرتجل المصطلح أو يحول دلالته تحويلا تاما لا بمجرد التخصيص، وقد عرف السلف ذلك وعملوا به(٦٥).

يقول الجاحظ (ت ٢٥٥هـ): " لأن كبار المتكلمين ورؤساء النظارين كانوا فوق أكثر الخطباء، وأبلغ من كثير من البلغاء، وهم تخيروا تلك الألفاظ لتلك المعاني، وهم اشتقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء، وهم اصطلحوا على تسمية ما لم يكن له في لغة العرب اسم، فصاروا في ذلك سلفا لكل خلف، وقدوة لكل تابع؛ ولذلك قالوا العرض والجوهر، وأيس وليس، وفرقوا بين البطلان والتلاشي، وذكروا الهذية والهوية والماهية وأشباه ذلك، وكما وضع الخليل بن أحمد لأوزان القصيد وقصار الأرجاز ألقابا لم تكن العرب تتعارف تلك الأعاريض بتلك الألقاب، وتلك الأوزان بتلك الأسماء، كما ذكر الطويل والبسيط والمديد والوافر والكامل وأشباه ذلك..."(٦٦).

على أنه ينبغي للمصطلح في حدود الفرع العلمي الواحد ألا يتعدد مدلوله، وإلا دخل الضيم على دلالته الاصطلاحية، ففقدت ما يراد لها من الدقة والتحديد، وأصبحت أشبه بالدلالة اللغوية ذات العرف العام(٦٧).

هذا إن اتهمنا النحاة بعدم التوفيق في اختيار مصطلح " الفضلات"، بل على العكس من ذلك؛ إذ نرى أنّ التوفيق قد حالفهم في اختيارهم للمصطلح؛ حيث أرادوا من خلاله التفرقة بين العناصر الأساسية التي تتكون منها الجملة وغيرها؛

(٦٥) انظر: مقالات في اللغة والأدب، للدكتور: تمام حسان، ج٢/١٠٦، عالم الكتب، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

(٦٦) البيان والتبيين، للجاحظ: ٨٨، تحقيق: فوزي عطوي، دار صعب، بيروت، الطبعة الأولى،١٩٦٨م.

(٦٧) انظر: مقالات في اللغة والأدب ج٢/١٠٦.

فمصطلح الفضلة - وإن كان يشعر من الناحية اللغوية بالزيادة[٦٨] - لا يعني سوى التنظيم في الأولويات داخل الجملة بين العناصر الأساسية والعناصر غير الأساسية التي يتكون منها التركيب اللغوي[٦٩].

---

(٦٨) ترى بعض الدراسات أن معيار الزيادة والفضلة معيار واحد، ولكن النحاة لم يطلقوا على الأسماء التي تقع فضلة مصطلح الزيادة، كما أنهم لم يطلقوا على الكلمات التي تقع زائدة في التركيب مصطلح "فضلة "، وقد وضَّحت هذه الدراسة بعض الأطر التي استخدمها النحاة في الحكم على الكلمة بالزيادة، ومن هذه الأطر:

١- الكلمة الزائدة لا تكون عنصرا أساسيا في التركيب ولا تؤسس معناه.

٢- الكلمة الزائدة تنسلخ عن الوظيفة أو الدلالة الموضوعة لها في أصل الاستخدام اللغوي إلى دلالات أخرى تعرف بمعونة السياق.

٣- الكلمة الزائدة لا تكون عاملة أو معمولا فيها، باستثناء عمل حرف الجر الزائد وهو عمل شكلي.

٤- حذف الكلمة الزائدة لا يؤثر في المعنى الأصلي للتركيب، ووجودها غالبا ما يفيد تقوية هذا المعني الأصلي وتوكيده"، ومما يؤكد به الدكتور فتحي علم الدين أن معيار الزيادة والفضلة واحد أن النحاة قد يحكمون علي الكلمة بالزيادة- أحيانا- مع عدم الاستغناء عنها؛ لأن سقوطها يخل بالمعنى، وذلك مثل زيادة " لا " في قولهم: جئت بلا زاد، كما أنهم يطلقون علي بعض أنواع الزائد: الزيادة اللازمة أو الواجبة، وذلك مثل زيادة الباء في قولهم: أحسنْ بزيد، وزيادة " ما " الكافة التي لا يجوز إلغاؤها، في مثل قولهم: ربما زيد قائم، وربما زيد يقوم، وفي مقابل ذلك نجدهم ينصون علي أن بعض الفضلات لا يمكن الاستغناء عنها، أو طرحها من التركيب؛ لأن سقوطها يؤدي إلى فساد المعنى، أو بمعنى آخر: إن التركيب يتوقف على ذكر هذه الفضلة، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴾الأنبياء: ١٦.

وعلى هذا الأساس" الاتفاق في المعيار"، يرى الدكتور: فتحي علم الدين أن الفرق بين الزائد والفضلة، إنما هو فرق في التسمية دون استعمال أحدهما مكان الآخر، مع أنهما معياريا مثل بعضهما، ويدل على ذلك أن الزائد -في بعض الأحيان - لا يمكن الاستغناء عنه تماما، كالفضلة في بعض الشواهد لا يمكن التخلي عنها، لإفادتها من ناحية، ولتعلق التركيب بها من ناحية أخرى.(انظر: ظاهرة الزيادة في الدراسات النحوية: للدكتور: فتحي علم الدين، رسالة بدار العلوم: ٤٣،٤٤، ٤٨) وأرى أن النحاة كانوا على معرفة دقيقة بمصلحاتهم التي يستعملونها، فمصطلح الفضلة لا يساوي مصطلح الزيادة، حتى وإن تساوى معه في بعض النقاط، فلم نسمع من النحاة: الفضلة اللازمة، وإنما ذكروا بدلا من ذلك: الفضلة التي تسد مسد العمدة، كالحال التي تسد مسد الخبر، كما أن عدم الاستغناء عن الفضلة - في بعض المواضع- لم يبح للنحاة إطلاق مصطلح العمدة عليها، فضلا عن أن يطلقوا عليها الزيادة اللازمة، أو الفضلة اللازمة، فتكثر مصطلحاتهم -حينئذ - وتختلط.

وقد شنَّت الدراسة الأولى هجوما عنيفا على النحاة ومصطلحاتهم، ويمكن تلخيص وجهة نظرها فيما يتعلق ببحثنا في الآتي:

أ) صنف قدماء النحاة الأبواب النحوية على أساس العمد والفضلات، ثم ذكروا الفضلات التي تقع موقع العمد والعكس، ومن ذلك ذكرهم: الحال السادة مسد الخبر، والمفعول المطلق النائب عن فعله، والنعت الذي لا يتم الكلام إلا به، والحال التي لا يتم المعنى إلا بها. كما أنهم يفاجئوننا بأبواب نحوية يرد فيها حذف العمد، مع أن الإسناد لا يتم إلا بها، ومن ذلك: مواضع حذف المبتدأ وجوبا، وحذف الخبر وجوبا، وحذف الفاعل[٧٠].

ب) استنكار هذه الدراسة لوصف المكملات بأنها من الفضلات، مع أن المعنى في الغالب لا يتم إلا بها، كما أن الكلام يُساق من أجلها، ومن ذلك المفعول لأجله، والحال، والموصوف مع الصفة، والمنصوب بعد فعل دالّ على المشاركة، أو التمييز الذي يبين الذات؛ إذ كيف نعد كل هؤلاء من المكملات، مع إقرار النحاة أنفسهم من أنه لا يصح دلاليا أن نقول: إنما الميت من يعيش، ونكتفي بهذا، بل لا بد من نكمل المعنى فنقول: إنما الميت من يعيش كئيبا...وبذا تصبح الفضلة عمدة، وهكذا لا يسلم للنحاة من أن الفضلة يتم بدونها الكلام على الإطلاق، وأن التركيب يستقيم وتتحقق الجملة دون حاجة إلى الفضلة؛ ولذلك وصفوها بأنها متممة[٧١].

---

(٦٩) انظر: بناء الجملة العربية: للدكتور: محمد حماسة عبد اللطيف: ٢٩.

(٧٠) انظر: المصطلح النحوي: ٣٩، ٤٠، ١٠٠، ١٠١، ١٠٤ ـ ١٠٥، ١٦٣ـ ١٨٢.

(٧١) انظر: المصطلح النحوي: ١٠١، ١٠٢، ١٧٨ـ ١٧٩.

وعلى هذا فوجهة النظر هذه تتلخص في اتهام النحاة بعدم الدقة في توصيف أبوابهم على أساس العمد والفضلات، ووصف الفضلات بأنها من المكملات، مع أنها في بعض الأحيان لا يُستغنى عنها، مع نصهم على حذف العمد في الأبواب النحوية، بالإضافة إلى التداخل بين المصطلحين في بعض الأبواب.

وفي سبيل الرد على هذا الرأي أورد رأيا موسَّعا يحمل وجهة نظري، وهذا ما أتناوله تحت هذا العنوان:

رابعا: رأي الباحث من خلال آراء النحاة وآراء بعض الدارسات الحديثة.

ثمة فرق بين النظام اللغوي - أو النظام التجريدي الثابت لتصور تركيب الجملة، أو ما أُطلِق عليه أصل الوضع للجملة(٧٢) - والحدث اللغوي الذي يعد تنفيذا حيا لهذا النظام.

ويفهم هذا الفرق من خلال التفرقة بين العناصر الأساسية التي تتكون منها الجملة وغيرها، أو ما أطلق عليه النحاة: العمدة والفضلة؛ ذلك أن العمدة: ما لا ينعقد الكلام بدونه، وهي المبتدأ والخبر، والفاعل ونائبه، والشبيه بالفاعل، وهو اسم الأفعال الناقصة، والشبيه باسم ليس... وحكمها من الإعراب الرفع... والفضلة ما لا يفتقر إليه الكلام في انعقاده، وذلك بالنظر إلي اللفظ لا المعنى، وهي المفاعيل بأنواعها، والمستثني، والحال، والتمييز، وما يلحق بها، ولها من أحكام الإعراب النصب(٧٣).

ونلحظ - هنا - ربط العمدة والفضلة بالكلام الذي يعد تنفيذا حيا للنظام اللغوي الذي قد يتطابق فيه الأصل مع هذا التنفيذ؛ ومن ثم يتحقق الاطراد الذي

---

(٧٢) انظر: الأصول، للدكتور: تمام حسان: ١٣٠.

(٧٣) انظر: شرح المفصل: لموفق الدين بن يعيش: ١/ ٧٤، وشرح الكافية: ١/ ١٨٣، ١٨٥، ٢٩٤ ـ ٢٩٥، وشرح التسهيل: ٢/ ٣٢١ ـ ٣٢٢، وشرح ابن عقيل: ١/ ٤٣٠، وهمع الهوامع: ١/ ٢١.

يريده النحوي لقواعده، أوْ لا يتحقق؛ ومن ثم يبرز العدول عن الأصل، الذي قد يتم وفق قواعد محددة، تبيحها اللغة وترتضيها، ويؤمن معها اللبس، وتخضع لإطار صناعة النحو أو ما يُطلق عليه قواعد التوجيه؛ ومن ثم يُحكم عليها - على الرغم من أنها قواعد فرعية - بالاطراد، والقبول، وإمكانية القياس عليها كالقاعدة الأصلية، وهذا ما يُطلق عليه" الأسلوب العدولي"، أوْ لا يقبل هذا الخروج عن القاعدة الأصلية؛ ومن ثم يحكم عليه النحاة - مع مراعاة الفروق الدقيقة بين هذه المصطلحات - بالضرورة أو الشذوذ أو القلة أو الندرة، أو ما يُطلق عليه" الرخصة" في بعض القرائن لإغناء غيرها عنها؛ لأن اللبس بدونها مأمون(٧٤).

وركنا الإسناد هما: المسند والمسند إليه، فالمبتدأ في الجملة الاسمية مسند إليه، والخبر مسند، والفاعل أو نائبه في الجملة الفعلية مسند إليه، والفعل مسند. وكل ركن من هذين الركنين عمدة لا تقوم الجملة إلا به، وما عدا هذين الركنين يمكن أن يستغني عنه تركيب الجملة.

هذا أصل الوضع بالنسبة للجملة العربية، ويضاف إليه ما يلي:

١ -الأصل الذكر، فإذا عدل عنه إلى الحذف وجب تقدير المحذوف من ركني الجملة.

٢ -الأصل الإظهار، فإذا أضمر أحد الركنين وجب تفسيره.

٣ -الأصل الوصل، وقد يعدل عنه إلي الفصل.

٤ -الأصل الرتبة، أي التزام الرتبة بين عناصر الجملة، وقد يعدل عنها إلى تقديم ما حقه التأخير أو العكس.

(٧٤) انظر: الأصول، للدكتور: تمام حسان: ١٣٨. ١٤٣.

٥ -الأصل الإفادة، فإذا لم تتحقق فلا جملة، وتتحقق الإفادة بالقرائن النحوية والخارجية.

وشرط جواز العدول عن أصل من هذه الأصول أن يتم وفق قواعد مطردة يؤمن اللبس معها، وتتحقق الفائدة من خلالها؛ ومن هنا فلا يكون الحذف إلا مع وجود الدليل، ولا يكون الإضمار إلا عند وجود المفسر، ولا يكون الفصل إلا بغير الأجنبي، ولا مخالفة التقديم والتأخير إلا مع وضوح المعنى(٧٥).

وإذا كان ركنا الإسناد ضروريين، بحكم أنهما الأصل لوضع الجملة، تتحقق بهما الفائدة، فلا يمكن أن تتكون الجملة من مسند دون مسند إليه - موجود أو مقدر - ولا أن تتكوَّن من مسند إليه مع فضلة دون تقدير لمسند محذوف، ومن ذلك مثلا: المبتدأ والتمييز فقط، دون تقدير لخبر، أو الفاعل والحال فقط، دون تقدير لفعل، إلى غير ذلك من هذه الوظائف التي ليست من العناصر المكونة لدعامتي الجملة الأساسيتين(٧٦).

هذا ما نعنيه عند حديثا عن أصل الجملة، أما الحدث اللغوي الذي يعد تنفيذا حيًّا لهذا النظام، فقد يُعتَنى فيه ببعض الفضلات، بحيث تكون - في بعض الأحيان - هي الغاية والقصد، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴾(٧٧)، فإن العنصرين هنا مسوقان من أجل نفي خلقهما في هذه الحالة المعينة " لاعبين"، وإذا حذفت الحال اختلت الجملة أيما اختلال، على الرغم من اكتمال عناصرها من الفعل والفاعل(٧٨).

---

(٧٥) انظر: السابق: ١٣٠.

(٧٦) انظر: بناء الجملة العربية، للدكتور: محمد حماسة عبد اللطيف: ٢٩.

(٧٧) الأنبياء: ١٦.

(٧٨) انظر: بناء الجملة العربية: ٣٠.

ونحو قوله تعالى: ﴿ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ ﴾[٧٩] ؛ إذ لا يصح الاكتفاء بالمبتدأ والخبر، دون الصفة، إذ لو حذفت لاختل المعنى المراد.

هذا، مع الأخذ في الحسبان أن العناية ببعض الفضلات في بعض التراكيب لا تخرجها عن كونها فضلة، الأصل فيها جواز الاستغناء عنها، ولا تلحقها بالعمدة التي الأصل فيها عدم الاستغناء عنها، كما أن الاستغناء عن بعض العمد في بعض التراكيب لا يخرجها عن أصلها، ولا يلحقها بالفضلات.

قال ابن مالك (ت٦٧٢ هـ) عند شرحه لتعريف الحال، وكونه فضلة: " ولا يعترض على هذا بما لا يجوز حذفه من الأحوال، نحو: ضربي زيدا قائما، فيظن أنه قد صار بذلك عمدة؛ فإن العمدة - في الاصطلاح - ما عدم الاستغناء عنه أصيل لا عارض، كالمبتدأ والخبر، والفضلة -في الاصطلاح - ما جواز الاستغناء عنه أصيل لا عارض، كالمفعول به، والحال، وإن عرض للعمدة جواز الاستغناء عنها لم تخرج بذلك عن كونها عمدة، وإن عرض للفضلة امتناع الاستغناء عنها لم تخرج عن كونها فضلة "[٨٠].

أي أن الحال يجوز حذفها؛ لأنها فضلة، وهذا هو الأصل فيها، وقد يعرض لها امتناع الاستغناء عنها، ولا يخرجها عن كونها فضلة، ولا يلحقها هذا بالعمدة، ومن المواضع التي يجب أن تذكر فيها[٨١]: أن تكون سادة مسد الخبر، نحو: ضربي زيدا قائما، وما لم تقع بدلا من الفعل، نحو: هنيئا لك، والتي لا يفهم المراد إلا بها، كحال ما نفي عامله ـ نحو قوله تعالى ﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَعِبِينَ ﴾[٨٢]، أو نهي

(٧٩) الشعراء:١٦٦.

(٨٠) شرح التسهيل: ٢/ ٣٢١، ٣٢٢.

(٨١) انظر: شرح التسهيل: ٢/ ٣٥٣.

(٨٢) الأنبياء: ١٦.

عنه، نحو قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ ﴾[٨٣]، و المجاب بها استفهام، ولا تفهم إلا بثبوتها، كقولك: جئت راكبا، لمن قال: كيف جئت؟، والتي يقصد بها الحصر، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا مُبَشِّرٗا وَنَذِيرٗا ﴾[٨٤]، والتي لا يفهم المراد إلا بثبوتها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخٗا ﴾[٨٥].

وقد علق ابن مالك على ما أورده من حالات وجوب ذكر الحال الفضلة بقوله: " ولا ينكر كون الحال في الأصل جائزة الحذف، ثم يعرض لها ما يجعلها بمنزلة العمدة، فإن ذلك يعرض لغيرها، كقوله تعالى: ﴿ وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ ﴾[٨٦]، فإن" له" فضلة، ولو قُدِّرَ حذفه انتفت الفائدة، ونظيره من الصفات كقولك: ما في الدنيا رجل يبغضك، فيبغضك نعت للمبتدأ، ولو حذف انتفت الفائدة، ومثل ذلك كثير"[٨٧].

وقد ذكر الأشموني(ت٩٢٩هـ) عند تعريف الحال بأن المراد بالفضلة: "ما يستغنى عنه من حيث هو هو، وقد يجب ذكره لعارض كونه سادا مسد عمدة، كضربي العبد مسيئا، أو لتوقف المعنى عليه، كقول الشاعر:

إِنَّما الْمَيِّتُ مَن يَعِيشُ كئيبًا كاسِفًا بالُهُ قَلِيلَ الرَّجاءِ[٨٨]

---

(٨٣) النساء: ٤٣.

(٨٤) الإسراء:١٠٥.

(٨٥) هود:٧٢.

(٨٦) الإخلاص:٤.

(٨٧) شرح التسهيل: ٢/٣٥٤.

(٨٨) البيت قاله عدي بن الرعلاء الغساني (انظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي: ٩/ ٥٨٣، تحقيق وشرح الأستاذ عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٩ م، وبلا نسبة في شرح شواهد المغني، للسيوطي: ٢/ ٩٣٦، منشورات دار مكتبة الحياة، دون تاريخ).

ويعلق الصبان (ت١٢٠٦هـ) على الأشموني(ت٩٢٩هـ) قائلا: "ولو قال كبعضهم: ما يستغني الكلام عنه من حيث هو كلام نحوي لكان أوضح "[٨٩]. ومعنى هذا أن الحال - ومثلها المكملات الأخرى - فضلة، وأنَّ لزومها في بعض المواقف لا يلحقها بالعمدة.

وقد وضح عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) الفرق بين الخبر والحال متخذا من التفرقة بين العمدة والفضلة أساسا لذلك؛ فهو يرى أن الخبر نوعان: خبر جزء من الجملة، وخبر ليس بجزء من الجملة، ولكنه زيادة في خبر آخر سابق عليه.

فالأوّل خبر المبتدأ، كمنطلق في نحو: زيد منطلق، والفعل في نحو: خرج زيد، وكل واحد من هذين جزء من الجملة، وهو الأصل في الفائدة.

والثاني هو الحال، كما في نحو: جاءني زيد راكبا؛ وذلك لأن الحال خبر في الحقيقة، من حيث إنه يثبت المعنى لذي الحال، ما تثبت بخبر المبتدأ للمبتدأ، وبالفعل للفاعل، فالركوب قد ثبت في نحو: جاءني زيد راكبا لزيد [٩٠].

ونلحظ –هنا - جَعْلَه الفعلَ خبرا من حيث المعنى عن الفاعل، كما نلحظ - كذلك - الفرق بين الخبر والحال في كون أحدهما: عمدة لا يتم الكلام إلا به، وهو الأصل في الفائدة، وهذا يظهر في الخبر مع المبتدأ، والفعل مع الفاعل، والثاني: فضلة ينعقد الكلام بدونه، ويأتي زيادة في خبر آخر سابق له، وهذه هي الحال.

يقول عبد القاهر(ت٤٧١هـ) موضحا: " إلا أنّ الفرق: أنك جئت به لتزيد معنى في إخبارك عنه بالمجيء، وهو أن تجعله بهذه الهيئة في مجيئه، ولم ترد إثباتك للركوب، ولم تباشره به ابتداء، بل بدأت فأثبت المجيء، ثم وصلت به الركوب،

---

(٨٩) حاشية الصبان علي شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح شواهد العيني: ٢/ ١٦٩، دار إحياء الكتب العربية، طبعة عيسى البابي الحلبي.

(٩٠) انظر: دلائل الإعجاز: ٢١٢، ٢١٣.

فالتبس به الإثبات على سبيل التبع لغيره، وبشرط أن يكون في صلته. وأما في الخبر المطلق، نحو: زيد منطلق، وخرج عمرو، فإنك أثبت المعنى إثباتا وجردته له، وجعلته يباشره من غير واسطة، ومن غير أن يتسبب بغيره إليه"[٩١].

بناء على ما سبق يتضح لنا أن المرفوعات - وهي أسماء بحكم أنها العمد في الجملة و لا يخلو منها التركيب - تعد عناصر أساسية تقوم عليها الفائدة، بخلاف الفضلة التي يستقل الكلام دونها، وإن كانت تؤدي معنى تخصيصيا يحصل بدونه مطلق الفائدة.

كما أن العمد لما لها من دور أساسي مهم، إذا اقتضي السياق حذفها، فلا بد من مراعاة ذلك المحذوف، بحكم أنها أصل وفقا للصناعة النحوية؛ لأن الأصل في المرفوعات الذكر.

أما الفضلات فإنه عند حذفها فلا تقدر إلا من أجل صحة المعنى، وليس من أجل الصناعة النحوية؛ لأنها جاءت على الأصل، وما جاء على أصله -كما يقول النحاة -لا يُسأل عن علته، فقد يحذف المفعول به بسبب اقتضاء الفعل المتعدي له، كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ ۖ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا ۖ قَالَتَا لَا نَسْقِى حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ ۖ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴾[٩٢].

فاقتضاء الفعل للمفعول المحذوف ليس بحسب الأصل؛ لأن المفعول به - كما ذكرنا - في عرف النحو فضلة، جواز الاستغناء عنه أصيلٌ لا عارض، وإنما يقتضيه من حيث المعنى الدلالي العام؛ لأن السقي والذود والإصدار من مفردات العناية بقطعان الماشية، وهذا الحذف -كما هو واضح - يعود إلى علاقات العناصر

(٩١) السابق: ٢١٣.

(٩٢) القصص: ٢٣.

الدلالية في النص، فعُلِمَ بالدلالة العامة أن المفعول المحذوف مع الأفعال المذكورة في هذه الآية من الماشية[٩٣]

كما أن تعيين المحذوف هنا غير مفيد من ناحية الدلالة، فالآية الكريمة تخبرنا وتفيدنا أن موسى - عليه السلام - رحم المرأتين، وأشفق عليهما؛ لأن قومهما كانوا على صفة السقي، وكانتا هما على صفة الزياد، ولا دخل في ذلك لكون المسقي أو المذود إبلا أم غنما[٩٤]. أي أن الغرض هنا بيان حال الفاعل، لا بيان حال المفعول، فالغرض هنا يتعلق بالإعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل من غير تعيين من أوقع عليه، كما أن ذكر المفعول به - هنا - ينقض الغرض ويغير المعنى[٩٥].

وبناء على ما سبق يتضح لنا الفرق بين العمدة والفضلة عند النحاة، والعلاقة التي بينهما، تلك العلاقة المبنية على مراعاة المعنى الأساسي والمعاني الإضافية الأخرى، فالمعنى الأساسي يقوم به المسند والمسند إليه في الجملة الاسمية والفعلية، وما يلحق بهما من الفضلات المنصوبات، كخبر كان، وخبر" ما " و" لا "، وخبر كاد، وخبرا ظن، واسم إنّ، فإنها عمد في الأصل -كما يقول النحاة - ونصبت لدخول الناسخ على الجملة؛ لأنها في الأصل المبتدأ والخبر[٩٦]. والمعاني الإضافية الأخرى تقوم بها الفضلات؛ حيث تؤدي معاني تخصيصية إضافية قد تكون مقصودة لذاتها، وإن كان يحصل بدونها مطلق الفائدة[٩٧].

رابعا: الدلالة المترتبة على طبيعة العلاقة بين العمدة والفضلة:

---

(٩٣) انظر: مقالات في اللغة والأدب، للدكتور: تمام حسان، ج١٢٢/٢.

(٩٤) انظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: ٩٧.

(٩٥) انظر: دلائل الإعجاز: ١١٨، ١١٩ وانظر: مغني اللبيب:٢/ ١٦٠

(٩٦) انظر: همع الهوامع: ١/ ٩٣، وشرح الكافية: ١/ ١٨٣، ١٨٥.

(٩٧) انظر: الافتقار في النحو العربي:٢١٨

تتفاوت أجزاء الكلام من ناحية السوق تبعا لأهميتها، كما تتفاوت فيما بينها من حيث قوة العلاقة وضعفها، فالعلاقة بين طرفي العمدة أو الإسناد أشد وآكد من العلاقة بين الأجزاء الأخرى، أعني بذلك: علاقة العمدة بالفضلة، وعلاقة الفضلة بغيرها.

وقد اتضح لنا مما سبق كيف نظر النحاة إلى العمدة والفضلة، وكيف وضحوا المقصود بهما، ولكن يرد سؤال: هل هذا المفهوم لهذين المصطلحين كان له أثر في تناول القواعد من خلال الأبواب النحوية، أو بمعنى آخر: هل تناول النحاة لمفهوم العمدة والفضلة ظهرت آثاره في علاقة العمدة بأختها، أو علاقة العمدة بالفضلة، وكذلك علاقة الفضلة بالفضلة؟

كل هذه الأسئلة ترد على الباحث ليوضح دلالة هذين المصطلحين عند تناول النحاة لهما في الأبواب النحوية، وذلك من خلال عرض الآتي:

أولا: اختلاف تفاوت تطلب العمدة للعمدة.

على الرغم من شدة تطلُّب العمدة للعمدة، فإنَّ هذا التطلب والاحتياج يختلف من عمدة إلى أخرى، وهذا ما أكد عليه كثير من النحاة، فالفعل - مثلا - يطلب فاعلا، والمبتدأ يحتاج إلى خبر، ولكن شدة ارتباط الفعل بفاعله أقوى وآكد من شدة ارتباط المبتدأ بخبره.

وقد رأينا فيما سبق كيف جوَّز الكسائي حذف الفاعل لدليل قياسًا على المبتدأ والخبر، ورجَّح ذلك السهيلي وابن مضاء، أما الجمهور فذهبوا إلى عدم جواز الحذف؛ لأن من شروط الحذف عندهم" ألا يكون مما يحذف كالجزء، فلا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا مشبهه"[(٩٨)]. وقد ذكرنا مواضع من قبل حُذِفَ فيها الفاعل، ولكن

(٩٨) مغني اللبيب: ٥٧١.

ما يعنينا هنا تعليل الجمهور هنا عدم صحة قياس حذف الفاعل على الخبر؛ لأنه - كما قيل - قياس مع الفارق، ولأن شدة الامتزاج بين الفعل والفاعل - وهذا موضع الشاهد - أقوى منها بين المبتدأ والخبر، فالفاعل"كعجز المركب في الامتزاج بمتلوِّه ولزوم تأخره، وكونه كالصلة في عدم تأثره بعامل متلوه، وكالمضاف إليه أنه معتمد البيان، بخلاف المبتدأ فإنه مباين لعجز المركب، وللصلة، وللمضاف إليه فيما ذكر؛ لأنه غير ممتزج بمتلوِّه، ولا لازم التأخر، ويتأثر بعامل متلوه، وهو معتمد الفائدة، لا معتمد البيان، وأيضا فإن من الفاعل ما يستتر، فلو حذف في بعض المواضع لالتبس الحذف بالاستتار، وإذا حذف لدليل أُمِنَ التباس كونه مستترا"(٩٩).

ثانيا: دلالة العمدة على العمدة آكد من دلالة العمدة على الفضلة.

العمدة يمكن أن تستغني عن الفضلة، في حين أن الفضلة لا تستغني عن العمدة.

يقول الشلوبين (ت٦٤٥ هـ): " فدلالة الفعل على الفاعل أقوى من دلالته على المفعول؛ لأن لا يُستغنى عن الفاعل، وقد يستغنى عن المفعول، فلما كان الفعل لا يستغني عن الفاعل، وكان يستغني عن المفعول، صار الفعل والفاعل كالشيء الواحد"(١٠٠).

يقول ابن يعيش(ت٦٤٣ هـ) عن الفعل والفاعل" إنه يتنزل منزلة الجزء منه، بدليل أنه لا يستغني عنه، ولا يجوز إخلاء الفعل عن فاعل؛ ولذلك إذا اتصل به ضميره أسكن آخره، نحو: ضربْت، وضربْنا، وضربْتم"(١٠١).

---

(٩٩) شرح التسهيل:١٨٨/٢، وانظر:همع الهوامع:١٦٠/١.

(١٠٠) شرح المقدمة الجزولية الكبير، لأبي علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين:٥٧٣/٢، درسه و حققه الدكتور: تركي بن سهو نزال العتيبي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ. ١٩٩٤ م.

(١٠١) شرح المفصل، لابن يعيش:٧٥/١.

ثالثا: الأصل تقدم العمدة على الفضلة، وحفظ الرتبة بينهما

أكد النحاة على وجود علاقة قوية بين الفعل والفاعل ؛ إذ الفاعل جارٍ مجرى جزء من الفعل، وأنهما معا كالشيء الواحد ؛ ولهذا فإن الأصل حفظ الرتبة بينهما ؛ حيث يُقدَّم الفعل، ثم يأتي الفاعل، ثم يجيء المفعول الفضلة، الذي لا يتوقف انعقاد الكلام عليه، وإن كان هناك خروج عن الأصل، فإنما هو لضرب من التوسع والاهتمام به، والنية به التأخير، ولذلك جاز أن يقال: ضرب غلامَه زيدٌ، ولا يقال: ضرب غلامُه زيدا ؛ لأن الضمير في هذه الحالة" قد تقدم على الظاهر لفظا ومعنى ؛ لأن الفاعل وقع أولا، وهي مرتبته، والشيء إذا وقع في مرتبته لا يجوز أن يُنوى بها غيرها[١٠٢].

يقول عبد القاهر الجرجاني: "اعلم أن الفاعل إذا كان له من الاتصال بالفعل ما وصفنا، لم يكن شبهة في أن رتبته أن يقع بعده، نحو: ضرب عبد الله زيدا، ويجوز تقديم المفعول على الفاعل، نحو: ضرب زيدًا عبدُ الله، وليس بالأصل، وإنما يكون التقديم والتأخير على قدر العناية والاهتمام"[١٠٣].

رابعا: تفاوت الاحتياج إلى الفضلات

الاحتياج إلى الفضلات - على الرغم من كثرتها - في بعض التراكيب لا يكون على درجة واحدة، خاصة عند الاستغناء عن العمدة، وقيام الفضلة مقامها، ويظهر ذلك جليا في المبني لما لم يسمَّ فاعله. فالنائب عن الفاعل يأخذ أحكام الفاعل من: رفع، وعمدية، ووجوب تأخر، وامتناع حذف، ونزوله منزلة الجزء منه[١٠٤].

---

(١٠٢) انظر: السابق:١/٧٦.

(١٠٣) المقتصد في شرح الإيضاح:١/٣٣٠.

(١٠٤) انظر: همع الهوامع:٢/١٦٢.

وينوب عن الفاعل عند الاستغناء عنه واحد من: المفعول به، أو المصدر، أو الظرف، أو الجار والمجرور. فإذا اجتمع المفعولُ به مع المصدر، أو الظرف، أو الجار والمجرور، مع هذه الثلاثة أو مع بعضها، فهناك ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأول: وأصحابه جمهور النحويين الذين يرون أنه لا يصح إقامة غير المفعول به مقام الفاعل، مادام المفعول به موجودا في الجملة؛ وذلك لأن الفعل المتعدي إنما جئ به للحديث عن الفاعل والمفعول؛ فهو حديث عن الفاعل بأن الفعل صدر عنه، وعن المفعول بأن الفعل وقع به، إلا أنه حديثٌ عن الفاعل على سبيل اللزوم، وعن المفعول به على سبيل الفضلة، ومتى أريد الاقتصار على المفعول به حذف الفاعل، وبقي الفعل حديثا عن المفعول به لا غير، فوجب تغييره، وإقامته مقام الفعل، فعند حذف الفاعل فإن المفعول به يحل محله، ويأخذ أحكامه(١٠٥).

أما الاتجاه الثاني: فيمثله جمهور الكوفيين، وهم يرون جواز إنابة غير المفعول به مناب الفاعل مطلقا، سواء تقدم المفعول به عن غيره أو تأخر عنه(١٠٦).

أما الاتجاه الثالث: فصاحبه الأخفش الذي يجيز أن ينوب غير المفعول به مع وجود المفعول به في حالة ما إذا كان غيره مما تصح إنابته مقدما عليه، أما إذا تقدم المفعول به على غيره فلا يجوز إقامة غيره نائبا عن الفاعل، ويتحتم إقامته وحده(١٠٧).

ووجهة نظر الجمهور قائمة في ظني على أن الفعل يحتاج للفاعل العمدة على سبيل اللزوم، وفي حالة البناء لما لم يسمَّ فاعله، فإن الاحتياج ينتقل إلى المفعول به، الذي أصبح عمدة، بعد أن كان فضلة، الذي كان الاحتياج إليه على غير سبيل

(١٠٥) انظر: شرح المفصل:٧/٧٤.

(١٠٦) انظر: شرح التسهيل:٢/١٢٤.

(١٠٧) انظر: شرح ابن عقيل:١/٤٠٥.

اللزوم. كما أن حاجة الفعل المتعدي إلى هذه " الفضلة ـ العمدة" أشد من حاجته لغيره من المفعول المطلق، والجار والمجرور، والظرف.

الخاتمة

استطاع الباحث أن يجيب عن الأسئلة التي طرحها إجمالا في بداية بحثه، وأن يصل إلى عدد من النتائج، من أبرزها:

١ -معرفة الفرق بين الأصل والفرع - أو بين النظام التجريدي والحدث اللغوي الذي يعد تنفيذا حيا للكلام ـ يساعدنا هذا في التفرقة بين مصطلحي: العمدة والفضلة.

٢ -النحاة قد حالفهم التوفيق في اختيارهم لمصطلحي العمدة والفضلة؛ حيث أرادوا من خلالهما التفرقة بين العناصر الأساسية التي تتكون منها الجملة وغيرها؛ فمصطلح الفضلة لا يعني سوى التنظيم في الأولويات داخل الجملة بين العناصر الأساسية، والعناصر غير الأساسية التي يتكون منها التركيب اللغوي.كما أن مصطلح الفضلة لا يساوي مصطلح الزيادة، كما أن عدم الاستغناء عنها في بعض المواضع لا يلحقها بالعمدة.

٣ -وصف الفضلات بالمكملات لا يقلل من أهمية الفضلات في الجملة؛ لأن النحاة وضحوا الفرق بين المصطلحات، ووضحوا المقصود منها.

٤ -لا يؤاخذ النحاة على تصنيفهم للأبواب النحوية وفقا للعمدة والفضلة، بل أرى أنهم قد وُفِّقُوا في ذلك أيما توفيق.

٥ -التعادل اللغوي الحاصل بين العمد القليلة الثقيلة، والفضلات الكثيرة الخفيفة - أمرٌ يدل على عبقرية اللغة، وعلى دقة النحاة في استخراج مثل هذه العلل.

٦ -القول بأن العمدة لا يجوز حذفها أمرٌ غير مسلَّم به؛ لوجود مواضع حذفت فيها العمدة، كمواضع حذف الفاعل، ولا يلحق هذا الحذفُ العمدةَ بعداد الفضلة، حتى وإن كان خروجا عن الأصل، بل يقدر بمواضعه التي وجد فيها، ولا يزاد عليه.

٧ -ظهرت خلال هذا البحث بعض النقاط التي وضحت العلاقة القائمة بين العمدة والفضلة، والتي تركزت في:

أ) اختلاف تفاوت تطلب العمدة للعمدة.

ب) دلالة العمدة على العمدة أشد وآكد من دلالة العمدة على الفضلة.

ج) الأصل تقدم العمدة على الفضلة، وحفظ الرتبة بينهما.

د) تفاوت الاحتياج إلى الفضلات.

المصادر والمراجع

[١] القرآن الكريم

[٢] أسرار البلاغة في علم البيان، لعبد القاهر الجرجاني، صححه السيد محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٨م.

[٣] الأشباه والنظائر، للسيوطي، تحقيق طه عبد الرءوف سعد، سنة: ١٩٧٥م.

[٤] الأصول، لابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨ م.

[٥] الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، الدكتور: تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢م.

[٦] ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق وتعليق الدكتور: مصطفي النماس، الناشر المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م.

[٧] الافتقار في النحو العربي، الدكتور علاء دسوقي أحمد، رسالة ماجستير مخطوطة بدار العلوم، جامعة القاهرة، ٢٠٠١م.

[٨] أوضح المسالك، أوضح المسالك إلي ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٨٧ م

[٩] بناء الجملة العربية، الدكتور: محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

[١٠] البيان والتبيين، للجاحظ، تحقيق: فوزي عطوي، دار صعب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٨م.

[١١] التصريح بمضمون التوضيح، الشيخ خالد عبد الله الأزهري، وبهامشه حاشية الشيخ يس بن زين الدين العليمي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، القاهرة.

[١٢] حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

[١٣] حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح شواهد العيني، دار إحياء الكتب العربية، طبعة عيسى البابي الحلبي.

[١٤] خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القاهر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح الأستاذ عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٩م.

[١٥] الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق الأستاذ محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي بالاشتراك مع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠م.

[١٦] الرد على النحاة، لابن مضاء القرطبي، تحقيق الدكتور: شوقي ضيف، دار المعارف.

[١٧] شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن مالك الطائي، تحقيق الدكتور: عبدالرحمن السيد، والدكتور: محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

[١٨] شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فواز الشعار، إشراف الدكتور: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨ م.

[١٩] شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب منتهي الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، تأليف محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

[٢٠] شرح شواهد المغني، السيوطي، منشورات دار مكتبة الحياة، دون تاريخ.

[٢١] شرح ابن عقيل على الألفية، أعرب الألفية وعلق عليها الشيخ قاسم الرفاعي، دار القلم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٧ م.

[٢٢] شرح الكافية، رضي الدين محمد بن حسن الأستراباذي، تصحيح وتعليق الدكتور: يوسف حسن عمر، ١٣٩٣ هـ ـ ١٩٧٣م.

[٢٣] شرح المفصل، موفق الدين يعيش ابن علي بن يعيش النحوي، عالم الكتب، بيروت.

[٢٤] شرح المقدمة الجزولية الكبير، لأبي علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين: ٥٧٣/٢، درسه و حققه الدكتور: تركي بن سهو نزال العتيبي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤ م.

[٢٥] ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدكتور: طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٢م).

[٢٦] ظاهرة الزيادة في الدراسات النحوية، للدكتور: فتحي علم الدين، رسالة دكتوراه، دار العلوم، جامعة القاهرة.

[٢٧] في النحو العربي، نقد وتوجيه، الدكتور: مهدي المخزومي، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٤م.

[٢٨] كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح الأستاذ عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.

[٢٩] اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله العكبري، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٥ م.

[٣٠] لسان العرب لابن منظور: ٣٠٢/٣، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى.

[٣١] المصطلح النحوي دراسة نقدية تحليلية، الدكتور: أحمد عبد العظيم، الناشر دار الثقافة، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م).

[٣٢] المعجم الوسيط، عدد من المؤلفين، مجمع اللغة العربية، دار الدعوة.

[٣٣] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق وتعليق الدكتور: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، وراجعه الأستاذ سعيد الأفغاني، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

[٣٤] مقالات في اللغة والأدب، لأستاذنا الدكتور: تمام حسان، عالم الكتب، ط١، ١٤٢٧ هـ-٢٠٠٦م.

[٣٥] المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور: كاظم بحر المرجان، الجمهورية العراقية، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، ١٩٨٢ م.

[٣٦] المقتضب، للمبرد، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤١٥ هـ-١٩٩٤ م.

[٣٧] همع الهوامع، السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

Al-Omdah' and 'Al-fadlah': Term and Significance

Dr. Alaa Desouki Ahmed Ali
Professor of Arabic Language،
Faculty of Arts and Sciences, Hail University.

Abstract. This research deals with the terms 'Al-Omdah' and 'Al-fadlah' and points out the attitude of some new grammarians towrds them. It also highlights the researcher's point of view. One of the outcomes this research has reached is the relationship of these aforementioned terms with other two terms; namely, 'Al-Asl' and 'Al-far'a' and that the old grammarians were right in their choice of these terms.